أعمال العنف تتواصل انتقاماً لـ«الحويجة»... وعلاوي مؤكداً: نعيش لحظات خطيرة

الحرب الطائفية تحرق العراق... والمالكي محذراً: سنخسر جميعاً

- عشرات القتلى جراء موجة المواجهات المستمرة
- استهداف للقوات النظامية بعبوات ناسفة وتفجير خط أنابيب كركوك

إياد علاوي

احتجاجات العراق تحولت إلى أعمال عنف

- الوقفان السني والشيعي يقودان جهود «إطفاء الفتنة»
- استقالة وزير الصناعة تهدد استمرار الحكومة

رئيس الوزراء: لن نسمح باستباحة كرامة الجيش والشرطة ونمد أيدينا للحوار

بغداد - «وكالات»: قالت مصادر عسكرية في العراق ان ما لا يقل عن عشرة من رجال الشرطة وتسعة من المسلحين السنة قتلوا في اشتباكات في مدينة الموصل الشمالية امس.

وتعد الاشتباكات التي دخلت يومها الثالث الأعنف منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ديسمبر عام 2011.

وشن مسلحون هجوما في الموصل على بعد 390 كيلومترا شمالي بغداد مساء الاربعاء وسيطروا على أجزاء بغرب المدينة بعد أن استخدموا مكبر الصوت في مسجد لحشد السنة لينضموا الى المعركة.

وقالت مصادر عسكرية إن الشرطة والجيش استعادا السيطرة على معظم المنطقة امس لكنهما مازالا يطوقان مقرا للشرطة استولى عليه المسلحون الذين مازالوا يحتجزون خمس رهائن.

الى ذلك افادت شركة نفط الشمال بان مسلحين فجروا جزئيا أنبوبا ينقل النفط من مدينة كركوك العراقية إلى تركيا.

وقد تسبب التفجير في وقف الإمدادات النفطية من مدينة كركوك العراقية إلى سواحل تركيا، على البحر الأبيض المتوسط.

وقد وقع الحادث قرب مدينة الشرقاط، حيث ينتشر مسلحون سنة، اشتبكوا في الأيام الأخيرة مع قوات الجيش العراقي، وسيطروا على ناحية سليمان بيك، الواقعة على نحو 150 كلم من العاصمة بغداد، بعد معارك خلفت عشرات القتلى من الجانبين.

وقال مسؤولون عسكريون لوكالة الأنباء الفرنسية إن الجيش العراقي يعد قواته المحيطة بناحية سليمان بيك، في محافظة صلاح الدين، التي سقطت بأيدي مسلحين، تمهيدا لبدء عملية «تطهيرها».

وقال ضابط في الجيش رفيع المستوى «نحن انسحبنا تكتيكيا كي نعمل على تطهير المنطقة بشكل كامل، بعدما عرفنا أن السكان خرجوا منها»، مضيفا «سنطهر المنطقة زاوية زاوية، ولن نسمح بالاعتداء على أمن المواطنين».

وفي كركوك ايضا أفاد مصدر أمني بأن عبوتين ناسفتين استهدفتا دورية للجيش في قرية الشاهرية التي تبعد 75 كيلومترا جنوب غربي كركوك، دون معرفة الخسائر.

وفي محافظة بابل جنوبي العراق، أفاد مصدر أمني بأن عبوة ناسفة انفجرت مستهدفة دورية للجيش العراقي في منطقة جرف الصخر التي تبعد 70 كيلومترا جنوب بغداد، ما أسفر عن مقتل أربعة جنود وجرح ستة آخرين.

واندلعت أعمال العنف بعد أن اقتحمت قوات عراقية مخيم اعتصام للسنة يوم الثلاثاء الأمر الذي عمق الخلافات الطائفية في البلاد. وقتل اكثر من 30 شخصا في معارك بالأسلحة النارية بين قوات الأمن والمسلحين يوم الاربعاء.

وحسب مدير صحة كركوك «240 كلم شمال بغداد» فإن حصيلة ضحايا اقتحام اعتصام الحويجة بلغ 50 قتيلا و110 مصابين، كما قتل 27 شخصا وأصيب تسعة في مناطق متفرقة من العراق يوم الثلاثاء في أعمال عنف تلت عملية اقتحام الاعتصام. وشهد أمس الأربعاء مقتل 22 شخصا وإصابة 67 في أعمال انتقامية من القوات الأمنية، وذلك وفقا لتأكيدات مصادر عسكرية وأمنية وطبية، بينما تحدثت وزارة الدفاع عن مقتل ثلاثة عسكريين في عملية الاقتحام.

وفي أعمال عنف منفصلة قتل يوم الثلاثاء 15 شخصا وأصيب 41 آخرون. كما قتل 11 شخصا أمس الأول وأصيب 33 بجروح، وفقا لمصادر عسكرية وطبية.

وجرى يوم أمس الاول تشييع قتلى الحويجة بعدما تجمع ذووهم أمام مبنى محافظة كركوك وهتفوا «لبيك يا عراق» و«الله أكبر» و«سننتقم لشهداء الحويجة»، وأطلقوا العيارات النارية تعبيرا عن غضبهم وحزنهم على أبنائهم.

وقال المشيعون إن أبناءهم لم يقتلوا بشكل مباشر في اقتحام قوات الجيش العراقي للساحة، وإنما كانوا جرحى وأعدمتهم قوات الجيش بعد أسرهم.

وكانت هذه الاشتباكات هي الأعنف منذ بدا آلاف السنة احتجاجات في ديسمبر للمطالبة بإنهاء ما يعتبرونه تهميشا لطائفتهم من جانب رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي بعد الإطاحة بالمقبور صدام حسين عام 2003.

ويخشى مراقبون أن تتوسع مواجهات اليومين الأخيرين التي تحمل صبغة مذهبية إلى مناطق أخرى تقام فيها اعتصامات سنية معارضة لرئيس الحكومة منذ نهاية العام الماضي، وأن تزيد من وتيرة العنف في بلد يعيش على التفجيرات وحوادث القتل اليومي منذ غزوه عام 2003.

وفي هذا السياق، أعلن رئيسا الوقفين السني عبد الغفور السامرائي والشيعي صالح الحيدري أنهما يقومان بتحرك سريع «لإطفاء الفتنة»، داعين قادة العراق إلى الاجتماع يوم الجمعة في مسجد ببغداد لبحث الأزمات السياسية المتراكمة منذ الانسحاب الأميركي نهاية العام 2011.

وفي التداعيات السياسية لحادثة الحويجة أعلن وزير الصناعة والمعادن العراقي أحمد الكربولي استقالته من الحكومة، احتجاجا على ما قال إنها «مجزرة» ارتكبها رئيس الوزراء نوري المالكي. وتأتي استقالة الكربولي بعد استقالة وزير العلوم عبد الكريم السامرائي ووزير التربية محمد تميم احتجاجا على حادثة الحويجة.

من جانبه قال رئيس القائمة العراقية إياد علاوي إن العراق يعيش لحظات خطيرة تتعلق بمستقبله السياسي بسبب الطائفية السياسية وما خلفته قوات الاحتلال من أخطاء.

واعتبر علاوي في لقاء مع قناة الجزيرة ما وصفها بـ«مجزرة» الحويجة جريمة ارتكبتها الحكومة ضد المنتفضين العزل.

بالمقابل دعا رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في كلمة كرسها للحديث عن وضع العراق الأمني على خلفية أعمال العنف في الآونة الأخيرة، دعا العراقيين الى اللجوء للحوار ورفض الفتنة والاعتماد على المؤسسات الدستورية.

واعتبر المالكي القاعدة عدو العراق الأساسي مع الإرهاب وفلول حزب البعث، متهما الفلول هذه بإشعال الفتنة الأخيرة. وقال المالكي إن العراق يتأثر بالمحيط الإقليمي الذي يعج بالفتن والمشاكل، ووعد رئيس الحكومة بأنه لن يسمح بتجاوزات الأمن على كرامة المواطن، كما لن يسمح بتجاوز أحد على كرامة الجيش والشرطة. وقال نوري المالكي: «خطر كبير علينا في ظل هذه الأزمة التي تمر بها المنطقة والعراق، أن ندع الأمور بيد المتطرفين والجهلة، بيد الباحثين عن الفتنة، ونترك ساحات المطالب المشروعة مخترقة من قبل من يريد إثارة الفتنة لحسابات متعددة ومعقدة».

ويرى المالكي أن ما حصل منذ ايام يدعو إلى توخي الدقة خشية تكراره في مناطق أخرى، ولذلك توجه المالكي بنداء إلى العراقيين عموما والوجهاء وشيوخ العشائر ورجال الدين والمثقفين خصوصا، للمبادرة ومنع الإرهاب من إعادة البلد إلى الحرب الطائفية. محذرا من أنه في حال اشتعال الفتنة، فلن يكون هناك رابح وخاسر بل سيخسر الجميع.

«الإفريقي» يجمع السودان و«الشعبية» أملاً في تحقيق السلام

اديس ابابا - «وكالات»: جلب الاتحاد الافريقي السودان ومتمردين يقاتلون قوات الحكومة في ولايتين على الحدود مع جنوب السودان للجلوس معا في محادثات سلام للمرة الاولى.

وتفجر القتال بين الجيش السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق بالتزامن مع انفصال جنوب السودان عن الخرطوم في 2011.

ووفقا للامم المتحدة تسبب القتال في تشريد او إلحاق اضرار بأكثر من 900 الف شخص. ورفض السودان في السابق الاجتماع مع الحركة الشعبية واتهم جنوب السودان بمساندة المتمردين وهو إتهام نفته جوبا. وغيرت الخرطوم موقفها بعد ان تحسنت الروابط بشكل كبير مع جنوب السودان الشهر الماضي مع توقيع اتفاق لاستئناف تدفقات النفط عبر الحدود وهي شريان حياة لاقتصاد كل من البلدين. واتفق الجانبان ايضا يوم الثلاثاء الماضي على فتح عشرة معابر حدودية. واجتمعت لجنة من الاتحاد الافريقي يرأسها ثابو مبيكي رئيس جنوب افريقيا السابق مع إبراهيم غندور رئيس وفد الحكومة السودانية وياسر عرمان زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال في أديس ابابا امس الاول في بداية محادثات سلام حسبما قال دبلوماسيون يحضرون المفاوضات. واضاف الدبلوماسيون ان من المنتظر ان يجتمع غندور وعرمان بشكل مباشر للمرة الاولى في وقت لاحق.

ومن غير المتوقع حدوث انفراجة سريعة مع وجود شكوك عميقة وربما مشاعر عداء لدى كل من الطرفين تجاه الاخر. ويرى دبلوماسيون ان انعقاد المحادثات في حد ذاته يعتبر نجاحا ويأملون بأن يوافق الطرفان على السماح للامم المتحدة بتسليم معونات تشتد الحاجة اليها عبر السودان الى مناطق يسيطر عليها المتمردون في الولايتين كلتيهما.

وفي بيان افتتاحي موجه الى لجنة الاتحاد الافريقي والوفد السوداني قالت الحركة الشعبية إنها «تتطلع إلى مفاوضات مثمرة» لمعالجة ازمة انسانية وإيجاد حل للصراع في الولايتين.

وانحاز المتمردون في جنوب كردفان والنيل الازرق الى جانب جنوب السودان اثناء الحرب الاهلية مع الخرطوم التي انهتها اتفاقية سلام في 2005. وبقوا في الجانب السوداني من الحدود بعد انفصال الجنوب ويشكون من التهميش.

وقال زعيم الحركة الشعبية في البيان الذي ارسل الى وسائل الاعلام ان الحركة ترى ان المحادثات تمثل «فرصة تاريخية جديدة» لتحقيق سلام عادل وتغيير ديمقراطي سلمي بما يؤدي الى دولة جديدة قوية في السودان على اساس المواطنة المتكافئة.

وطالب المتمردون ايضا بإطلاق سراح 600 شخص قالوا ان السلطات السودانية تحتجزهم كسجناء سياسيين.

والحركة الشعبية جزء من تحالف مع ثلاث جماعات متمردة في منطقة دارفور بغرب السودان -التي تشهد تمردا منفصلا- يسعى للاطاحة بالرئيس عمر حسن البشير.

دعوة لانعقاد الجمعية العمومية الغير عادية للإتحاد الكويتي للمزارعين

يعلن الإتحاد الكويتي للمزارعين وحرصا على مصالح المزارعين المساهمين في الإتحاد ، ومحافظة على مصالح الإتحاد المادية والمعنوية باعتباره كيان قانوني يمثل شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين ، وإلتزاما بما قضى به حكم محكمة الإستئناف الصادر في الدعوى رقم 2011/2711 مدني /11 الصادر بتاريخ2012/1/30 .

ونظرا لوجود الفرقة بين أعضاء مجلس الإدارة السابق وإعلاء لمصالح الإتحاد والمساهمين فيه ، فإننا ندعو الجمعية العمومية الغير عادية للإتحاد للإنعقاد يوم الخميس الموافق 2013/5/2 وذلك لإنتخاب لجنة خماسية من مساهمي الإتحاد تتولى إدارة شئون الإتحاد والدعوة لإجتماع الجمعية العمومية العادية للإتحاد لإنتخاب مجلس إدارة جديد والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لذلك .

علما بأن انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية للإتحاد والمقررة يوم الخميس الموافق 2013/5/2 الساعة الخامسة مساءا سيكون بمقر الإتحاد الرئيسي بمنطقة الشويخ الصناعية مقر الإتحاد مع ضرورة اصطحاب عضو الجمعية (العمومية) اصل البطاقة المدنية ، ولن يسمح بالدخول إلا لأعضاء الجمعية العمومية للإتحاد ، وقد تم دعوة وزارة الشئون الإجتماعية والعمل لحضور اجتماع الجمعية العمومية .

مع مراعاة أنه في حال عدم حضور نصف اعضاء الجمعية العمومية للإتحاد عند بدء الاجتماع الساعة الخامسة عصرا فسيتم تأجيل الإجتماع لمدة ساعة وسيكون الإجتماع عندئذ صحيحا مهما كان عدد الحاضرين بشرط الا يقل عن خمس الأعضاء وإلا أجل الإجتماع لمدة اسبوعين على الأكثر وفقا لنص المادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للإتحاد .

والله الموفق لكل الخير....

رئيس مجلس إدارة
الإتحاد الكويتي للمزارعين

اعتبرته متحيزاً ويعزز دور الإرهاب

البحرين تنتقد التقرير الأمريكي حول أوضاع حقوق الإنسان

محتج بحريني حاملاً قنبلة حارقة خلال أعمال عنف سابقة

المنامة - «وكالات»: انتقدت حكومة البحرين التي تشهد احتجاجات نقودها المعارضة ما ورد في تقرير الخارجية الأمريكية حول وضع حقوق الإنسان في المملكة، معتبرة أنه «بعيد عن الحقيقة»، و«يعزز دور الإرهاب». وقالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، والمتحدثة الرسمية باسم الحكومة، سميرة رجب، في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية إن «حكومة مملكة البحرين اطلعت بكل استياء على تقرير الخارجية الأمريكية الصادر في 19 أبريل بشأن حقوق الإنسان في البحرين، لما يحتويه من نصوص بعيدة كل البعد عن الحقيقة، ولما اتبعه من صيغة تعزز دور الإرهاب والإرهابيين الذين يستهدفون الأمن القومي البحريني». واعتبرت رجب أن التقرير السنوي لعام 2012، الذي يرصد وضع حقوق الإنسان في كل دولة، اتسم فيما يخص البحرين بـ«عدم الموضوعية والانحياز الكامل للفوضى التي يهدف لها الإرهابيون في المنطقة». وكانت الخارجية الأمريكية قد اعتبرت في تقريرها أن المشكلة الكبرى في البحرين التي تؤوي مقر الأسطول الأمريكي الخامس، «هي عدم قدرة المواطنين على تغيير الحكومة بشكل سلمي، وتوقيف واعتقال المحتجين، على أساس تهم غير واضحة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تعذيب خلال الاعتقال».

وأشار تقرير الخارجية إلى «أن التمييز على أساس الجنس، والدين، والجنسية، والطائفة، استمر، خصوصا تجاه الشيعة»، الذين يشكلون غالبية السكان.

إلا أن الخارجية الأمريكية أقرت بأن «بعض المتظاهرين ينفذون أعمال عنف قاتلة ضد قوات الأمن، ويشمل ذلك استخدام القنابل اليدوية الصنع، وقنابل المولوتوف، ومتفجرات أخرى محلية الصنع». وقالت رجب إن حكومة البحرين «ترفض رفضا تاما مثل هذه التقارير المنحازة واللاموضوعية، وتؤكد أنها تعمل بكل شفافية لإطلاع العالم على تجربتها ومشروعها الإصلاحي، ومدى التزامها بتطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان في مواجهة الإرهاب الذي يستهدف البلاد والمدنيين الآمنين». وعبرت عن أسف حكومة مملكة البحرين لموقف الخارجية الأمريكية الذي قالت إنه «يسمح بجميع الإجراءات الأمنية والأحكام الحاسمة من أجل حماية الأمن القومي الأمريكي، في حين يرفضها لبلدان أخرى، ومنها مملكة البحرين التي تعاني منذ سنتين من عمليات إرهابية منظمة وممنهجة تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة».

وكان خوان منديز مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب قد أعرب الأربعاء عن «خيبة أمله العميقة» لقرار البحرين إرجاء زيارته إليها لأجل غير مسمى.

واشنطن تجدد التزامها بدعم القاهرة.. عسكرياً

القاهرة - «وكالات»: قال مسؤولون بوزارة الدفاع الأمريكية إن وزير الدفاع تشاك هاغل أكد التزام واشنطن بمواصلة تقديم دعم عسكري لمصر مع تطويرها قواتها المسلحة للتصدي لتهديدات أمنية جديدة ومتغيرة.

وقال هاغل للصحافيين امس الاول بعد ان عقد اجتماعات مع مسؤولين مصريين «أردت ان أتوقف في مصر... لأعيد تأكيد الالتزام الأمريكي بدعم الديمقراطية الناشئة في مصر وتشجيع الاصلاحات الديمقراطية والاقتصادية التي تحدث هنا».

واضاف قائلا «هذا بلد كبير وبلد مهم. انهم يبدأون السير في المسار الصحيح.. الكرامة الإنسانية والحرية والاعراف الديمقراطية والحوكمة. نحن ملتزمون بمساعدة أي دولة تفعل ذلك».

وبعد أن زار إسرائيل والاردن والسعودية ناقش هاجل التعاون العسكري والحرب الاهلية في سوريا مع الرئيس المصري محمد مرسي ووزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

وقال مسؤولون أمريكيون إن هاغل ناقش مسائل عدة مع السيسي ومرسي بما في ذلك معاهدة السلام مع إسرائيل والوضع الامني في شبه جزيرة سيناء والحرب في سوريا. ووعد هاغل بدعم أمريكي لمصر بينما تشهد قواتها المسلحة نموا وتغييرا للتصدي لتهديدات امنية جديدة. وقال مسؤول أمريكي في وقت لاحق «كل الجيوش تتطور مع تغير صورة التهديد ومع سعيها للتكيف مع تلك التهديدات... وهم «المصريون» يجرون تقييما لأمن الحدود ومكافحة الارهاب والعناصر غير الرسمية التي تشكل تهديدا للدولة».

واضاف أن الجانبين لم يناقشا انواعا محددة من المساعدات لكنهما اتفقا على مواصلة مناقشاتهما مع قيام الجيش المصري باعادة تقييم التهديدات التي تواجه البلاد.

وتتلقى مصر مساعدات أمريكية بقيمة 1.5 مليار دولار سنويا أغلبها مساعدات عسكرية منذ اصبحت أول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل في 1979.

وحافظت القاهرة على «سلام بارد» مع إسرائيل منذ تولى الرئيس الإسلامي السلطة ويقول مسؤولون أمريكيون إن التعاون الامني العملي مع كل من واشنطن والإسرائيليين يسير بشكل سلس رغم ان الروابط السياسية مجمدة.

وزيارة هاغل كانت فرصة لواشنطن للحفاظ على حوار مع الجيش المصري الذي ينظر اليه على انه عمل كضامن للاستقرار الاقليمي -وهو هدف لأمريكا- على مدى عامين من الاضطرابات منذ الاطاحة بالرئيس حسني مبارك الذي كان حليفا وثيقا للولايات المتحدة على مدى ثلاثة عقود.

ومن المنتظر أن تسلم الولايات المتحدة مجموعة جديدة من مقاتلات إف16- لمصر قريبا. لكن بعض الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأمريكي يعارضون تسليم تلك المقاتلات. وتلقت القاهرة أربع من 20 مقاتلة إف16- في يناير ومن المنتظر ان تتسلم الباقي في وقت لاحق هذا العام.